نبيلة الزبير رئيس فريق عمل قضية صعدة تؤكد استعدادها لحلها رغم كبر ملفها

قالت رئيس فريق عمل قضية صعدة في مؤتمر الحوار الوطني نبيلة الزبير ان ملف صعدة يكبر كلما مر الوقت، مشيرة إلى انها ستتحمل مسؤولياتها كاملة لحل هذه القضية في اطار الحوار التوافقي.
وقالت الزبير انها ستتحمل المسؤولية مهما بلغت الصعوبات في هذا الملف ،مشددةً على سعيها مع اعضاء الفريق ايقاف تمدد هذا الملف.

الميثاق
الاثنين : 8 / 4 / 2013م
الموافق :26 / جماد أول / 1434هـ
العدد: (1656)

الحوار الوطني
بالحوار نصنع المستقبل

في مؤتمرها السادس

المرأة تتحدث عن أولوياتها

تحت شعار يداً بيد نمضي مع الحوار لبناء اليمن الجديد والذي نظمته اللجنة الوطنية للمرأة بالتعاون مع جمعية رعاية الاسرة اليمنية بمشاركة أكثر من 500مشارك ومشاركة انعقد المؤتمر السادس للمرأة العربية وقد اتفقت النساء مجدداً على التشبيك والترابط للمضي بصوت واحد للمطالبة بالحقوق وتحقيق النتائج الايجابية والاستفادة من فرصة انعقاد مؤتمر الحوار لطرح المواضيع الخاصة بالمرأة ووضع أولويات إدماج المطالب وتحديد خطوات وإجراءات تنفيذها من خلال خطة عمل ملزمة يتم متابعتها وتقيمها..

حول أبرز القضايا التي تم مناقشتها في مؤتمر المرأة السادس وعن طموحاتها وتطلعاتها.. تحدثت للميثاق عدد من الشخصيات المشاركة وكانت هذه هي الحصيلة:

استطلاع: هناء الوجيه

بداية تحدثت الأخت شفيقة سعيد رئيس اللجنة الوطنية للمرأة قائلة: من أهم المواضيع التي ركز عليها المؤتمر مراجعة الإطار المنطقي لأولويات المرأة على ضوء المواضيع التي سيتم مناقشتها في مؤتمر الحوار الوطني لتعزيز مكانة المرأة وكذا إدماج أولويات المرأة وقضاياها ضمن أعمال لجان مؤتمر الحوار الوطني.. كما تم مناقشة عدد من القضايا المتعلقة بأسس بناء الدولة واعتبارات النوع الاجتماعي ودور المرأة في عملية التغير الشامل في إطار فكري وفلسفي وإطار دستوري وتعزيز مشاركة المرأة في جهود مكافحة الفساد، بالإضافة إلى متطلبات التمكين الاقتصادي.. وتطرقت جلسات العمل لمناقشة قضايا تعزيز مشاركة المرأة من خلال نظام انتخابي فاعل يكفل مشاركة المرأة في بناء الدولة وتعزيز دورها في قيادات الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، وإعداد خطة عمل إدماج المطالب في مؤتمر الحوار الوطني .

وطالبت رئيسة اللجنة الوطنية للمرأة بتقدم مصفوفة تحدد أولويات تمكين المرأة وتحديد إجراءات تنفيذها في مؤتمر الحوار الوطني وآلية متابعتها وتقيمها.

تنسيق الجهود

اما الاخت فاطمة الخطري فتقول :المؤتمر الوطني السادس للمرأة مثّل فرصة للتأكيد على تنفيذ الاتفاقات المبرمة مؤخراً لأن النساء بمختلف اتجاهاتهن السياسية يتفقن على أهمية توحد الكلمة والمضي نحو هدف التمكين بغض النظر عن انتماءاتهن السياسية ..و بالتالي خرجنا من المؤتمر بالاتفاق على مصفوفة تحدد اولويات تمكين النساء ووضع خطة عمل توضح خطوات تضمين هذه المصفوفة في البرامج والخطط والسياسات التي تقرها مجموعات عمل مؤتمر الحوار الوطني مع عمل خطة ايضا لمراقبة وتقييم مخرجات مؤتمر الحوار وعلينا جميعا العمل على تنسيق الجهود في الفترة القادمة من أجل مناصرات قضايا المرأة والخروج بنتائج ايجابية من خلال مخرجات الحوار الوطني الشامل الذي يمثل فرصة ايجابية في طريق تحقيق مطالب المرأة وتطلعاتها المشروعة .

مطالب مشروعة

الاستاذة فائقة السيد مستشارة رئيس الجمهورية لشئون المرأة قالت :نحن في هذه الفترة بالتحديد امام فرصة مهيئة لتلبية مطالب المرأة المشروعة وعلى النساء ان يسرن صفا واحدا في طريق واحد مهما اختلفت آراؤهن أو اتجاهاتهن السياسية والحزبية ..

واضافت : ان المؤتمر السادس للمرأة يأتي في مرحلة مهمة في حياة المرأة اليمنية حيث يتزامن مع فترة الحوار الوطني الذي يعتبر فرصة لتحقيق تطلعات المرأة العادلة ولذلك نأمل أن تكون التوصيات المنبثقة من هذا المؤتمر مساندة ودافعة لمخرجات الحوار الوطني بما يخدم ويحقق أهداف المرأة وحقها في المشاركة الفاعلة في المجالات المختلفة بما يحقق التطور والنهوض المجتمعي المنشود ولتحقيق شعار المؤتمر يداً بيد نمضي مع الحوار لبناء اليمن الجديد .

هدف واحد

الأستاذة أمة العليم السوسوة عضو مؤتمر الحوار الوطني تقول: ان قضايا المرأة منظومة متكاملة ترتبط بموضوع حقوقي يرتبط بأوضاعها المتردية في المجتمع ، فإذا ناقشنا تلك الأوضاع بهدف النهوض بالمرأة تعليمياً وصحيا واقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وسنصل إلى نتائج مرضية في قضاياها وفي هذا المجال لابد ايضا من العمل على توعية المجتمع بضرورة مشاركة المرأة لان المجتمع إذا لم يستثمر طاقات النساء سيكون أعرج عاجزاً عن الحركة، وفي هذه المرحلة بالتحديد علينا نحن النساء أن نشبك علاقتنا لكي يصبح لنا صوت واحد على اختلاف مشاربنا السياسية والمجتمعية وأنا واثقة أن النساء متفقه على هم واحد

فائقةالسيد: مؤتمر الحوار فرصة لتلبية مطالب المرأة

السوسوة:المجتمع سيظل اعرجاً إذا لم يشرك المرأة

شفيقة :نطالب بتحديد مطالبنا ومتابعة التنفيذ

الخطري: وضعنا خطة لمراقبة مخرجات الحوار

ابتسام: الاهتمام بالوضع التعليمي والاقتصادي ضرورة

المحامية غناء :لابد من إطار قانوني يحمي المرأة

دينا:مطالب المرأة ستكون ضمن مخرجات الحوار

فتحية العطاب : متفائلة بحل كل القضايا في مؤتمر الحوار

الحوار الوطني فيما يتعلق بقضايا المرأة وحقوقها المختلفة ليكون هناك عمل فعلي يرقى بمستوى المرأة في كافة الجوانب والتي لا ترتبط فقط بالتمكين السياسي ولكن ايضا تركز على الاهتمام بالجانب التعليمي والصحي والاقتصادي والاجتماعي، ومن خلال ذلك الاهتمام سوف تصل المرأة الى التمكين السياسي .

إطار دستوري

اما المحامية غناء المقداد فقالت : من المهم ان تجد المرأة إطاراً قانونياً ودستورياً يحميها ويلبي مطالبها وهذا ما تأمله المرأة من خلال الصياغة الدستورية القادمة التي لابد أن تكون عادلة نحو كافة المواطنين من النساء والرجال في المجتمع ومن أجل تحقيق ذلك لابد من العمل الجاد بعد مؤتمرنا هذا لكي نتابع ونضمن تنفيذ خطط العمل المتفق عليها وإدماج المطالب في مؤتمر الحوار الوطني وتنفيذ خطة العمل الخاصة بالمراقبة والتقييم .

أمن واستقرار

وتحدثت الأخت دينا عبد الباري محافظة عدن قائلة : النساء جميعهن ينشدن المشاركة في بناء اليمن الجديد وتحقيق الأمن والاستقرار ، لذلك يجب مشاركة المرأة في كافة المجالات والاهتمامات وها هي في هذ المؤتمر تجتمع من أجل ذلك ، لكنها تدرك ان تحقيق مطالبها يسير في طريق تحقيق المطالب والمصالح العامة للوطن عموما ومن الجميل أن يتواكب هذا المؤتمر النسوي في فترة انعقاد مؤتمر الحوار الوطني الشامل لان هناك أولويات مطروحة للنقاش على طاولة الحوار ونحن النساء في هذا المؤتمر سوف نؤكد على تلك الأولويات التي لابد من متابعتها وتنفيذها خلال الفترة القادمة من خلال تنفيذ مخرجات الحوار الوطني سوء فيما يتعلق بقضايا المرأة أو غيرها من القضايا الوطنية التي ينبغي ان تشارك فيها المرأة عموما .

حوار وتوافق

وتحدثت فتحية العطاب محافظة صعدة قائلة :أهم ما اريد ان اركز عليه في حديثي سوء فيما يتعلق بقضايا المرأة أو القضايا الأخرى هو الاحتفاظ بقيمة التحاور ومحاولة التوافق دائما لأن ذلك يدل على حكمة الشعب اليمني ويقود نحو المعالجات والحلول في كافة الامور والمشاكل ولأننا في ظل أجواء الحوار أنا متفائلة واتوقع نجاحاً متميزاً من خلال الحوار الوطني في كافة القضايا ومن ذلك قضايا المرأة وحقوقها المختلفة التي لابد من الاهتمام بها.

في دراسة حديثة..

المؤتمر الشعبي.. الأول في منح المرأة مناصب قيادية بتكويناته

توجد المرأة بنسبة 17.7٪ في قيادة المؤتمر..

بينما توجد في الإصلاح بنسبة 5.5٪

«الميثاق»- خاص

أكّدت دراسة أكاديمية حديثة أن المؤتمر الشعبي العام يأتي في المرتبة الأولى بين الأحزاب والتنظيمات السياسية في حجم وجود المرأة اليمنية في قيادة الأحزاب الرئيسية وهيئاتها القيادية.

وقالت الدراسة التي أعدّها أستاذ العلوم السياسية المساعد بجامعة صنعاء الدكتور عبد الجليل محمد كامل وعرضت في المؤتمر الوطني السادس للمرأة إن المرأة توجد بنسبة ١٧,٦٪ وبستة عضوات في اللجنة العامة للمؤتمر وبنسبة ١١٪ في اللجنة الدائمة وبـ ٩٥ عضوة، مقابل نسبة ٥,٥٪ في الأمانة العامة للتجمع اليمني للإصلاح و٩,٢٪ لمجلس شورى الإصلاح و١٤٪ في المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني و٤,٥٪ في اللجنة المركزية للاشتراكي و٦,٧٪ في الأمانة العامة للتنظيم الوحدوي الناصري و٩,٨٪ في اللجنة المركزية للتنظيم.

وانتقدت الدراسة التي حصلت «الميثاق» على نسخة منها تمثيل المرأة الضعيف في الهيئات القيادية للأحزاب والتي لا يتناسب مع وجودها الكبير في قوام تلك الأحزاب كعضوات، إذ قدّرت عدد عضوات المؤتمر الشعبي العام بـ ٥٠٦ آلاف عضوة مقابل ٢٠٠ ألف عضوة في التجمع اليمني للإصلاح.

وقالت الدراسة إن قضية تمكين المرأة ظلت من القضايا الخلافية بين الأحزاب وبين السلطة والمعارضة وكل يكيل التهم للآخر بهذا الشأن، وكل حزب ظل يدّعي بأنه هو المدافع الحقيقي عن المرأة وحقوقها، وظلت هذه القضية مجالاً للمزايدة السياسية التي أفضت إلى ضعف وجود المرأة في قيادة تلك الأحزاب ومؤسسات صنع القرار.

ونوّهت إلى أن المؤتمر يؤكّد على أن حكوماته المتعاقبة قد اهتمت بدعم المرأة في مختلف مجالات صنع القرار بمختلف مؤسسات الدولة، فقد تم إنشاء إدارة خاصة بالمرأة في كل الوزارات والمكاتب التابعة لها، ودعم المرأة كنائب رئيس الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد وأنشأت النوادي الخاصة بالرياضة النسوية وشكّلت المنتخبات الوطنية النسائية. كما وسّعت دور المرأة في جهاز الشرطة وكذا قبول المرأة في المعهد العالي للقضاء وفي السلك الدبلوماسي وفي المجالات الصحية والتعليمية ومجال الأمومة والطفولة، وحتى في التعديلات الدستورية التي قدّمتها حكومة المؤتمر إلى مجلس النوّاب قبيل اندلاع الأزمة مطلع العام ٢٠١١ تضمّنت تخصيص ٤٤ مقعداً للنساء، علاوة على منافستها على بقية المقاعد.

وعلى المستوى التنظيمي أوضحت الدراسة أن المؤتمر يؤكّد أنه أوصل المرأة إلى أعلى المستويات القيادية فقد انتخب أمين عام مساعد لقطاع المرأة من النساء وأربع عضوات في اللجنة العامة «تم تصعيد امرأة خامسة حالياً» وتم انتخاب ٩٤ امرأة في عضوية اللجنة الدائمة الرئيسية للمؤتمر و٦٠٠ امرأة في عضوية اللجان الدائمة المحلية، وزيادة نسبة مشاركة المرأة في المؤتمر العام للمؤتمر وانتخاب امرأة في قوام هيئة الرقابة التنظيمية والتفتيش المالي.

وأرجعت الدراسة ضعف تمثيل المرأة في الأطر التنظيمية والمجالس المحلية ومؤسسات صنع القرار إلى «عدم قدرة المرأة على المواجهة وخوض غمار الحملات الانتخابية بنفس قدرة الرجل، وضعف الخبرة لديها في مجال المشاركة السياسية، وعدم حرص المرأة على حقها في المشاركة السياسية وتحمل العناء في سبيل الحصول على المقعد وإنما تريد النساء المقعد جاهزاً دون عناء، خلافاً لعدم إقدام الأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني على ترشيحها.